E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1999/NGO/2
14 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السابعة والثلاثون
٩-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩
البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: الموضوع ذو الأولوية: بدء استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة عموما

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه عملا بالفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

أنشئ الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين رسميا في عام ١٩٥٠ وكان له نشاط في مجموعة عريضة من القضايا منذ عام ١٩٢٨. وتتألف عضوية الاتحاد حاليا من ٨٥ رابطة تمثل أكثر من ٠٠٠ ٤٦٠ إخصائي اجتماعي في ٧٠ بلدا. وتتمثل رسالة الاتحاد التي تجمع بين هذه الرابطات في "عرض وترويج وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين لدى المنظمات الدولية والوطنية التي تضطلع بالتخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي وبرامج الرعاية" تحقيقا لمنفعة الناس[1].

وقد دأب الإخصائيون الاجتماعيون على تقديم خدمات اجتماعية إلى مجموعة واسعة من الأشخاص المحتاجين. وأرسوا معايير ومطالب دراسية للممارسة السليمة للمهنة. وقاموا بإجراء دراسات وبحوث لما يسهم في تحسين حياة الإنسان وبوضع سياسات وبرامج عامة مثمرة. وتشكل الدعوة إلى هذه الأهداف جزءا لا يتجزأ من نشاط الإخصائيين الاجتماعيين على جميع المستويات.

---

* E/CN.5/1999/1.

ويؤيد الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وتشهد فترة ما بعد مؤتمر القمة التي نعيشها حاليا تدفقا - جديرا بالثناء - من البيانات الخطية والشفوية التي تعكس جوانب التنمية الاجتماعية، بالصورة التي تراها الحكومات والهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقد جرت متابعة مؤتمرات أخرى متصلة بمؤتمر القمة، وذلك من جانب وحدات الرصد الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والمقررين الخاصين، وهيئات المجتمع المدني، وكذلك في التقارير المتعلقة بحالة العالم وغيرها من التقارير المقدمة من أكثر من ١٢٠ بلدا من البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل.

وتبرز عملية التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة تباين أهدافها واهتماماتها فضلا عن التداخل بين هذه الأهداف والاهتمامات في كثير من الأحيان. وفي الوقت ذاته، تؤدي الأوضاع السائدة على نطاق واسع إلى شل حركة أعداد هائلة من السكان المطلوب من تلك المنظمات أن تمدهم بالخدمات. وهناك أدلة دامغة على أن تنفيذ الالتزامات التي فرضها مؤتمر القمة كان يغيب عن السياسات الحكومية التي أدت إلى الحد من المساعدة المقدمة إلى المحتاجين. وتوجد فوارق كبيرة بين من يملكون وبين من لا يملكون. ولا تزال مشاكل استبعاد الفئة الأخيرة مستحكمة، إلى الحد الذي لا يقتصر أثره على أن كثيرا من السكان، من نساء وأطفال ومعوقين ومرضى عقليين ومسنين وسكان أصليين وغيرهم، يتخلفون عن الركب، بل يحدث مزيد من التراجع لهذه الفئات من جراء استمرار الضغوط المترتبة على عدم تلبية الاحتياجات.

وكثيرا ما تُذكر قلة الموارد على أنها السبب في عدم إحراز تقدم في هذه المجالات. ووفقا لما ذكر في برنامج عمل كوبنهاغن، فإن "التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة هما في المقام الأول مسؤولية الحكومات، وإن كان التعاون والمساعددة الدوليان ضروريين من أجل تنفيذهما بالكامل[٢].

وتحتاج الحكومات فيما تبذله من جهود لتحسين رفاه الأعداد الهائلة من السكان إلى استمرار الدعم والمشاركة من جانب قطاعات المجتمع المدني العديدة. ومن ثم فمن المفيد أن يجري في الجلسة الراهنة للجنة التطرق إلى مسألة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وتعكس هذه الصياغة التنوع الكبير للسكان الذين يجب تلبية احتياجاتهم.

ولبلوغ الهدف المتمثل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، يؤيد الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين تماما التركيز على العمل التعاوني الذي تضطلع به الحكومة والقطاعات غير الحكومية. وقد أدى تخصص الاتحاد وما يبذله لعشرات السنين من جهود داخل المؤسسات المتنوعة وفيما بينها فضلا عن القرى والأحياء، إلى تمكُّن الإخصائيين الاجتماعيين من دعم مشاركة المجموعات الصغيرة فضلا عن المشاركة الفردية - في الحالات التي تتسنى فيها تلك المشاركة - في تلك الوحدات الكبيرة من المجتمع.

وفي الوقت ذاته، فإن مفهوم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع يقتضي أيضا توافر رؤية رحبة فيما يتعلق بمقدمي الخدمات المطلوبين لتلبية احتياجات الشعب بأكمله، والمجتمعات المحلية والأسر والأفراد. ومقدمو الخدمة الاجتماعية لديهم الاستعداد والخبرة والقدرة على الانضمام إلى مقدمي الخدمات الآخرين من أجل بلوغ الهدف المتمثل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

ويستطيع مقدمو الخدمة الاجتماعية، بفضل تركيزهم على الشخص والأسرة اللذين يواجهان ظروفا معينة، التعاون مع الحكومات والهيئات غير الحكومية في إنشاء خدمات اجتماعية لهذا الغرض. ويتعاون معظم الإخصائيين الاجتماعيين مع مقدمي الخدمات الآخرين في مؤسسات من قبيل مراكز رعاية الأطفال التي قاموا بإنشائها، فضلا عن المستشفيات والمستوصفات والمدارس والمؤسسات الدينية ودور إقامة المسنين والمحاكم ومؤسسات الإصلاح والتأهيل والتجمعات السكنية وغيرها.

وفي إطار هذا الترابط العملي والمادي، كثيرا ما يتحمل الإخصائيون الاجتماعيون المسؤولية عن الجمع بين المنظمات والاضطلاع بجهود خدمية مشتركة متعددة الوجوه. ويتسم هذا النهج بأهمية بالغة لمعالجة المشاكل المعقدة.

ولذا يوصي الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين بأن تضع كل حكومة إطارا وطنيا للتنمية الاجتماعية يتم فيه ترتيب المشاكل من حيث الأولوية. وسيحدد كل تقرير من التقارير العامة المقدمة من البلدان ما يلزم من موارد واستراتيجيات للتمكين من التعاون مع المستفيدين من الخدمات. وينبغي أن تركز عمليات إعادة التقييم والرصد التي يُضطلع بها بصفة دورية على الاحتياجات الرئيسية التي لم تتم تلبيتها. وإجمالا، فإن التعاون يقتضي إيلاء عناية مستمرة لتعظيم الفرص المتاحة لحل المشاكل الحرجة[٣]. وثمة حاجة إلى دعم التدابير الدولية لمكافحة الفقر والظواهر المؤدية إليه كالمضاربة بالعملات (الأزمة الآسيوية).

ويجب أن يستعرض مقدمو الخدمات بجميع أنواعهم، حكوميين أو غير حكوميين، بما في ذلك المؤسسات المنشأة على مستوى القواعد الشعبية، أهداف مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية لوضع الأولويات والخطط الخاصة بهم. وثمة حاجة إلى أن يتعاون هؤلاء داخل كل بلد وعبر الحدود لوضع خطط في مجال التنمية الاجتماعية تستهدف وقف تفشي الظلم والقضاء على الظروف المؤدية إلى تجريد الإنسان من إنسانيته. لعل عام ٢٠٠٠ يكون إيذانا بحلول ألفية لا تنزل فيها كارثة حرب ترتكب فيها إبادة جماعية، ألفية لا يُستأصل فيها الملايين عسكريا واقتصاديا.

الحواشي

(١) دستور الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين، ١٩٩٨.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٨٢.

(٣) المرجع ذاته، الفقرة ٨٣.

- - - - -